

كيف يفكر رجل الأعمال حين يصبح سياسياً؟ يفكر كرجل أعمال لديه نفوذ!

تموز 2024



إياد الرياحي

جميع الحقوق محفوظة ©

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية



تعكس هذه الورقة البحثية ما يفكر به القطاع الخاص، أو الشركات الكبيرة على وجه التحديد، لتعظيم الاستفادة من الحكومة الجديدة، التي تعتبره شريك أساسي في عملها، إذ يرى القطاع الخاص في الحكومة الجديدة فرصة كبيرة لتطبيق بعض الأفكار التي لم تكن صالحة أو لم تلقى رواجاً في السابق .

إن نقاش ما يطمح القطاع الخاص لتحقيقه من خلال الحكومة الجديدة، يساعد على رسم صورة شاملة لماهية القطاع الخاص، وتأثير عمله على مصالح جميع الأطراف، فالنهج الذي تتبعه الشركات الكبيرة، يؤدي إلى تحمل المنشآت الصغيرة خسارات كبيرة، ويدمر فرص العيش للعاملين والعمال لحسابهم الخاص، الذين يتم تجاهل مصالحهم عادة من قبل الحكومة والقطاع الخاص، مثل ما جرى عندما وقعت الحكومة السابقة اتفاقيات مع مئات الشركات الخارجية لادخال بضائعها لسوق المحلي، الأمر الذي أضعف المنتجات والتصنيع المحلي في مقابل انتعاش الوكلاء المحليين، وفاقم من أزمة عجز الميزان التجاري.¹

وفي إطار الحديث عن دور القطاع الخاص، وسبل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتخفيف من الأزمات المالية، لم تعد ممارسات القطاع الخاص هي المشكلة الكبيرة أو الوحيدة، بل تتخذ السلطة العديد من الإجراءات أو تمتنع عن اتخاذ أي اجراء تجاه العديد من الممارسات التي تشكل خطراً حقيقياً على الاقتصاد، إذ قايضت اسرائيل أموال المقاصة بإعادة السيطرة المدنية على المناطق المصنفة (ب)، حيث خسرت السلطة الفلسطينية 22% من مساحة الضفة الغربية لصالح الاستيطان، وذلك من خلال سياسة الإلهاء التي يتبعها سموتريتش، بالتركيز على ملف كبير مثل أموال المقاصة وفك الارتباط مع البنوك، في الوقت الذي يدفع باتجاه بناء وحدات استيطانية جديدة في المناطق ب الخاضعة لولاية السلطة.² هذا يعني، وعلى المدى الطويل، إذا أراد مواطن في بلدة سردا مثلاً (تبعد عن حدود رام الله شمالاً 50م) بناء منزل مستقبلاً، عليه الحصول على ترخيص من الحاكم العسكري الاسرائيلي في مستعمرة بيت إيل. هذا بالإضافة للسيطرة المطلقة على كل الموارد الموجودة ضمن هذه المساحة، بما يشمل المخططات التنظيمية للقرى والمدن والبلدات الفلسطينية، فمثلاً مدن كبيرة كالخليل أصبحت تحت السيطرة المطلقة لسلطة الاحتلال، مقابل صفر خطوة عملية من قبل الحكومة ومكتب الرئيس، حتى عندما أعلنت حكومة "اسرائيل" السيطرة على أكثر من 8 آلاف دونم من أراضي الاغوار،³ وإطلاق سلطة المستوطنين في الضفة الغربية.

¹ توقيع 9 اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الأردن وفلسطين في مختلف المجالات، [رابط المقال](#)
² عفانة، مؤيد (3 تموز 2024)، إيرادات المقاصة.. وإستراتيجية الإلهاء، تم زيارة الموقع بتاريخ 20 تموز 2024، [رابط المقال](#)
³ الجزيرة (23 آذار 2024)، إسرائيل تنفذ في 2024 أكبر استيلاء على أراضي الضفة منذ 30 عاماً، تم زيارة الموقع بتاريخ 20 تموز 2024، [رابط المقال](#)

حكومة تكنوقراط: وصفٌ يخالف الموصوف!

إن الغرض الأساسي من تعيين محمد مصطفى رئيس وزراء الحكومة وُصفت بأنها حكومة تكنوقراط، على الرغم من أن غالبية وزرائها هم من حركة فتح أو من المقربين منها، كان الإجابة على سؤال إعادة إعمار غزة، وسؤال اليوم التالي للحرب. إلا أن هذه الحكومة لن تنجح في تحقيق هذا الغرض، طالما أنها لم تتشكل بتوافق بين كافة الفصائل الفلسطينية وخاصة حركة حماس، وبالتالي فقد حكم عليها النظام السياسي بالفشل في تولي ملف إعادة الإعمار، أو أن يكون لها أي دور بعد انتهاء الحرب على غزة.

أما على المستوى الداخلي، يرى بعض مستشاري رئيس الوزراء أن الحكومة التي رفعت شعار الإصلاح منذ يومها الأول، لا تتحكم بمفاتيح الإصلاح الرئيسية، على سبيل المثال إصلاح القضاء (ليس من صلاحيات الحكومة)، تخفيض فاتورة الرواتب (ليس من صلاحيات الحكومة)، إلغاء بعض الاتفاقيات التجارية مع شركات اسرائيلية (ليس من صلاحيات الحكومة)، ملف الأراضي العامة (ليس من صلاحيات الحكومة)، الانتخابات (ليست من ضمن صلاحياتها)، المؤسسة الأمنية جزء كبير منها يتبع مباشرة للرئيس بالتالي فهي خارج صلاحيات الحكومة، إلخ. والغريب أساساً أن تتحدث الحكومة عن إصلاح في ظل تعطل منظومتي القضاء والتشريع.

ويبدو أن رئيس الوزراء لم يقاتل أحد على صلاحيات حكومته، وبالغالب قبل بالتكليف دون إثارة أي من القضايا السابقة. عدا عن أن تلك الحكومة وبرنامج الإصلاح الذي تبناه ليس كما تطلب الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي رؤيته، وبالتالي ستكون أضعف في استقطاب التمويل الخارجي.

بالعودة إلى موضوع الورقة، نورد بعض القضايا التي يدفع القطاع الخاص بالحكومة لتكون شريكاً فيها، وقد يساعد تعيين سمير حليلة⁴، رجل الأعمال الفلسطيني، مستشاراً اقتصادياً للحكومة في بناء علاقة مباشرة مع رئيس الوزراء على الأقل. ويركز القطاع الخاص على مجموعة من الأفكار التي من شأنها أن تعطي دفعة جديدة لاستثماراته في العديد من المجالات (البترو، الاسمنت، صوامع القمح، الأراضي العامة، والبريد)

تخصيص الأراضي العامة :

ينظر القطاع الخاص إلى أن الاستثمار في القطاع العقاري ما زال يحمل إمكانيات كبيرة، رغم أن سوق العقارات بطريقة عمله الحالية، قد أُشبع، ولإظهار هذه الإمكانيات فيه، لا بد من استهداف شريحة جديدة تتمثل في الفئات محدودة الدخل، بحسب سمير حليلة⁵ مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. وليمكن القطاع الخاص من استهداف هذه الشريحة من ذوي الدخل المحدود ولتمكين هذه الفئات من الشراء، يجب الحصول والبناء على أراضي عامة، أو استخدام

⁴ تم إجراء مقابلة خاصة مع سمير حليلة، رجل الأعمال الفلسطيني ومستشار الشؤون الاقتصادية للحكومة، تم إجراء المقابلة بتاريخ 1 حزيران 2024.
⁵ المرجع السابق.

أراضي تابعة للبلديات بأسعار مخفضة، أو الحصول على أراضي وقف، مما يخفف تكلفة البناء على القطاع الخاص، وبالتالي يتمكن من عرض الشقق السكنية بأسعار أقل.

إن مشروع كهذا، قد يخلق صراع مع البلديات التي لن تتخلى عن واحدة من أهم مواردها لصالح شركات القطاع الخاص، حتى في مشاريع إنشاء مواقف المواصلات العامة التابعة للبلديات، التي يرى فيها القطاع الخاص، بحسب سمير حلييلة⁶، فرصة للاستثمار. على العلم أن بلدية مثل بلدية رام الله، التي تعيش أزمة سير خانقة، فضلت الاستثمار المباشر في هذا النوع من المجمعات، على أن تمنح القطاع الخاص فرصة تنفيذه، علماً أن بلدية رام الله كغيرها من البلديات دخلت في شراكات مع القطاع الخاص سواء في المجمعات التجارية أو في مشروع عدادات الدفع المسبق، وهو المشروع الذي تم تسويقه على أنه أحد حلول الأزمة، إلا أن ما يحدث هو الاستثمار في عدادات جديدة خارج نطاق المناطق أو الأحياء التي تعيش أزمة مصفات.

إن الشق الأول من الطرح، نقصد تقليل تكلفة العقارات على ذوي الدخل المحدود قد يبدو منطقياً، إلا أن السؤال الهام الذي علينا أن نطرحه، لماذا لا تتبنى جهات حكومية ذات اختصاص إقامة هذه المشاريع؟ والذي يعتبر منطقياً أكثر كون الأراضي ذات ملكية عامة بالأساس، ويحقق الغاية المطلوبة بتوفير عقارات بأسعار تناسب ذوي الدخل المحدود، كما سيعمل على توفير مورد مالي عام من الأرباح المتحققة ترفد خزينة الدولة خاصة في ظل شح الموارد.

إذن لماذا القطاع الخاص؟، فعلى الرغم من أن تدخلاته تصب في توفير حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه لا يخفي هدفه مراكمة المزيد من الأرباح، وإن الاستمرار في منح الامتيازات لهذا القطاع، وزيادة رقعة تدخلاته خاصة في المجالات التي يقع عبء توفيرها على الحكومة سيؤدي إلى مزيد من مراكمة رأسمالية في يد من لهم النفوذ والإمكانات المادية، وهم معدودين في الاقتصاد الفلسطيني، يتداولون الامتيازات والاستثمارات.

في المحصلة، إن قضية الأراضي العامة وكيفية إدارتها، ولمن يتم منح حق التصرف فيها ولأي هدف يتم منح هذا الحق، والعائدات التي تحققها للخزينة العامة، هي مثال واضح على هدر المال العام.

ويخشى المرصد بأن قرار الحكومة بتكليف جهات الاختصاص بإعداد دراسة شاملة حول واقع الأراضي الوقفية لحكومة إدارتها والاستثمار الأمثل لمواردها، هو مقدمة ليس للإصلاح بل مبرر لمنحها لبعض شركات القطاع الخاص بحجة الاستثمار الأمثل⁷.

⁶ المرجع السابق.

⁷ وكالة وفا للأنباء، "مجلس الوزراء يكلف مؤسسات الدولة بتكثيف العمل لتلبية احتياجات المواطنين للإغاثة الطارئة في غزة"، تمت زيارة الموقع بتاريخ 20 تموز 2024، [رابط المقال](#).

الموظفون الحكوميون: من يقرر عودتهم لمنازلهم

يرى حليبة⁸ أن أزمة الرواتب يجب حلها عبر إحالة 30 ألف موظف للتقاعد المبكر، وهو نفس الطرح الذي سبق وعمل عليه شكري بشارة، وزير المالية في الحكومة السابقة، وبعيداً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإحالة عشرات آلاف الموظفين للتقاعد المبكر، ما الذي يجعل الرئيس ومكتبه يغامرون بخسارة آخر رابط لهم مع الناس. بالإضافة إلى أن هذا الطرح عام وغير واقعي، لأن 70% من موظفي القطاع العام المدني هم في الصحة والتعليم، وهي قطاعات تعاني في الأساس من نقص في الكوادر، ولا يمكن تسريح أي من العاملين فيها دون استبداله، وقد يؤثر التسريح على تقديم الخدمة ناهيك عن جودتها، وبالتالي المتبقي من موظفي القطاع العام المدني أقل من الرقم المطروح، إلا إذا كان المقصود إغلاق بعض الوزارات! أو تسريح منتسبي الأجهزة الأمنية المستثنية من أجندة الإصلاح، وبافتراض جدلاً أن هذا الطرح وارد، فالحكومة لا تمتلك صلاحيات في هذا الملف.

تخفيض الإنفاق على فاتورة الرواتب سيؤدي حسب فهم القطاع الخاص إلى زيادة الإنفاق على البرامج الحكومية التطويرية أو على الأقل زيادة قدرة الحكومة على الالتزام بالدفع للموردين. مما يعني مشاريع استثمارية أعلى للقطاع الخاص. هذا الطرح سيكون مفيد لمجموعة معينة في القطاع الخاص، ومضر للشريحة الأكبر منه. وإحالة هذا العدد الهائل من الناس للتقاعد المبكر سيؤثر بصورة أكيدة على قدرتهم على الاستهلاك. ومن أين يستهلك هؤلاء غير السلع التي توردها أو ينتجها أو تسوقها المنشآت الصغيرة في القطاع الخاص.

بترول رنتيس – الطاقة الشمسية وشركة الكهرباء :

لم تعد فكرة استخراج البترول من قرية رنتيس مطروحة من الفلسطينيين، رغم أن الحكومات السابقة تبنت هذا الملف بل إنها طرحت عطاءً دولياً لهذا الغرض. واستُبدلت هذه الفكرة بأفكار أخرى قد تكون مقبولة " لاسرائيل " أو على الأقل لا تعارضها. بحسب سمير حليبة،⁹ مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، فإن بعض هذه الأفكار تتمثل بالاستيراد من دول عربية مثل الإمارات العربية المتحدة، أو مد أنابيب عبر الأردن، أو حتى الاستيراد المباشر عبر الموانئ الإسرائيلية لتخفيض التكلفة. وفي هذا الإطار، من الجيد التذكير دائماً بأن هناك العديد من الخيارات المطروحة، لكن السؤال: هل فعلاً هناك إرادة سياسية لدى السلطة الفلسطينية لبحث وتبني هذه الخيارات كونها أقل تكلفة وتعزز الانفكاك عن "اسرائيل"، حتى وإن كان ثمن ذلك عائدات ضريبية أقل؟.

في الحقيقة، يبدو أن القرار في ملف الطاقة أكثر تعقيداً من فكرة أن السلطة ارتبطت باتفاقيات مع شركات إسرائيلية، ولتفكيك هذا الملف لابد من معرفة قيمة وقنوات التدفق المالي له بين العام والخاص.

⁸ حليبة، مرجع سابق.

⁹ مرجع سابق، مقابلة سمير حليبة.

من الانفكاك إلى الاحتكار

يعد مشروع صوامع القمح الذي طُرح في عهد حكومة اشتية، مشروعاً ذا أهمية كبيرة، كون توفير القمح كمادة أساسية بشكل ذاتي يعد مهماً لتعزيز الصمود، إلا أن نجاعة مثل هذه المشاريع تكمن في أن تكون مشاريع تمتلكها الحكومة، ولا تُمنح للقطاع الخاص لإدراتها والتحكم بها، ويعود ذلك إلى أن منح حق الاستيراد لشركة خاصة له العديد من التبعات، إذ أن ذلك سيؤدي إلى تحمل تكاليف الاحتكار التي سيدفع ثمنها الناس، ويمكن الاستدلال على ذلك من تجربة قطاعات احتكارية أخرى، مثل قطاع الاتصالات، حيث أُجبر المواطن الفلسطيني للتعامل مع هذه القطاعات ودفع رسوم شهرية ثابتة بدل رسوم اشتراك، وقد وصلت هذه الرسوم إلى ما قيمته ثلث الاشتراك الشهري في بعض الأحيان.

ستعمل هذه الحكومة بحدودها الدنيا، فهل ستستطيع تلبية شروط القطاع الخاص؟ كونها ستكون أكثر إنفتاحاً عليه في وقت ليس بمقدورها منحه كل شيء لأن ليس لها سلطة على كل شيء؟

من الممكن أن غالبية الملفات التي ناقشتها هذه الورقة بما فيها الاستيراد والتصرف بالأراضي العامة في مناطق (ب)، أصبحت فعلاً خارج نطاق تصرف أو تحكم السلطة الفلسطينية، وذلك بقرار من إسرائيل بإعادة السيطرة المدنية والعسكرية على المناطق (ب)، إضافة إلى المناطق المصنفة (ج)، فيما بقيت المناطق المكتظة بالسكان المصنفة (أ) تحت السيطرة المدنية للسلطة، فيما خسرت السيطرة الأمنية عليها بعد العام 2003 .

أما بالنسبة لملف الطاقة الشمسية واعتماد ذلك كجزء من استراتيجية الانفكاك عن الاحتلال، فإن شركة الكهرباء اعتبرت نفسها جزء من هذا الملف، ويجري حالياً تداول مسودة قرار بقانون جديد ينظم قطاع الطاقة، وتعد مشاركة شركات القطاع الخاص ذات خطورة كونها يمكن أن تفرض نسبة تصل لحدود 10% تشمل المنازل، ويثير ذلك العديد من التساؤلات حول إن كان مواطن ما يرغب بمد بيته بالطاقة الشمسية لماذا ستشاركه شركات الكهرباء بنسبة 10% أو حتى 1% .

تعايشت السلطة الفلسطينية مع فكرة الإهمال السياسي وحقيقة أنها لم تعقد جلسة مفاوضات سياسية مع الاسرائيليين منذ 10 سنوات، ولم تقم بخطوات تتضمن رداً لمواجهة القرصنة الإسرائيلية، كما لم تتجاوز الاتفاقيات الموقعة من خلال خطوات عملية مثل: قطع العلاقات أو إعلان التوقف عن التزامات كانت مبرمة بموجب الاتفاقيات الموقعة ضمن ردود فعل حقيقية وليست شكلية بما فيها التنسيق الأمني. وانتقلت من الإهمال إلى الابتزاز اليومي، قبلت سابقاً أموال المقاصة منقوصة حين اقتطعت منها إسرائيل بانتظام مخصصات الأسرى والشهداء، والآن تقبل استلام أموال المقاصة مقتطعاً منها أموال غزة، ويبدو أنها في طريقها لتقبلها مستقبلاً مع حذف جنين وطولكرم .